اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
قسم التخطيط الانمائي ووحدة التعاون التقني

التوزيع محدود
E/ECWA/DPD/84/5
٢١ كانون أول ١٩٨٣
الاصل : بالعربية
ARABIC

U.N. ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
2 APR 1985
LIBRARY

تقرير (١)

عن الزيارة الاستشارية بين ٦ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٣ الى المكتب المركزي للاحصاء في الجمهورية العربية السورية

اعداد

الدكتور أحمد رجائي
المستشار الاقليمي للتخطيط الانمائي

(١) الآراء الواردة في هذا التقرير تمثل وجهات نظر المستشار ولاتمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ويمكن توجيه ملاحظات الحكومة الى اللجنة عند اللزوم .

مقـــدمـــة

طلب المكتب المركزى للاحصاء في الجمهورية العربية السورية من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ايفاد الدكتور احمد رجائي ، المستشار الاقليمي للتخطيط الانمائي ، لاستشارته في بعض الدراسات والبحوث والتقارير الاقتصادية التي يعتزم المكتب اعدادها ٠

ويتضمن هذا التقرير خلاصة الملاحظات والمقترحات التي تقدم بها المستشار الى السيد المدير العام للمكتب ، وذلك اثناء زيارته الاستشارية للمكتب خلال الفترة الواقعة بين ٦-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣٠

وان المستشار اذ يهنىء المكتب المركزى للاحصاء على انجازاته المرموقة خلال الفترة التي اعقبت تعيين السيد المدير العام للمكتب ، وعلى التوجهات الصحيحة التي يتوجهها ، والمهام التي يتصدى لها ، ليتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الزملاء العاملين في المكتب وعلى رأسهم السيد الدكتور عبد المالك الاخرس ، المدير العام للمكتب ، وكذلك الزملاء الذين تعاونوا مع المستشار مباشرة اثناء مهمته ٠

كما يتقدم المستشار بالشكر الى هيئة تخطيط الدولة ، وخاصة ادارة تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية ، على تعاونها في انجاح مهمة المستشار ٠

واخيرا يشكر المستشار مكتب الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي على تعاونه سواء في مرحلة التحضير للمهمة او اثناءها

المحتويـــات

ص

مقدمـــــة

أولا ـ مستلزمات اعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية ١

ثانيا ـ ملاحظات حول التقارير والدراسات ٦

ثالثا ـ ملاحظات أخرى ٩

ملحق رقم (١) ملاحظات حول تناسق بعض أرقام السلاسل الزمنية ١١

١ ـ عدد السكان الاجمالي ١١

٢ ـ الارقام القياسية للاستيراد والتصدير ١٢

٣ ـ الاستهلاك النهائي للشعب بالاسعار الجارية والثابتة ١٣

ملحق رقم (٢) استخدام معادلات المربعات الصغرى على الحاسب الالكتروني ١٤

ملحق رقم (٣) قائمة بالوثائق التي اطلع عليها المستشار أثناء المهمة ١٧

ملحق رقم (٤) قائمة بالمسوءولين الذين التقى بهم المستشار أثناء المهمة ١٨

أولا- مستلزمات اعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية

٠١ انه لمن دواعي الغبطة والاعجاب أن نرى الادارة الجديدة للمكتب المركزي للاحصاء قد نهجت النهج الصحيح ، واعتبرت أن اعداد الدراسات والتقارير والدراسات التحليلية ، سواء أكانت شمولية أم قطاعية ، دورية أم مرتبطة بمناسبات وطنية وسياسية ، من أهم الواجبات التي تقع على كاهل المكتب ، وكان ذلك بعد فترة تقهقر - من هذه الناحية على الأقل - استمرت سنوات طويلة ، عاد خلالها المكتب الى الاكتفاء بالمهام التقليدية لادارات الاحصاء ، وتخلى عن هذه المهام المرتبطة أصلا بفلسفة احداثه ، التي أرادت له أن يكون العين الساهرة على تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وقياس مدى تحقق الاهداف المعلن عنها في الخطط والبرامج الانمائية ، ومدى توافق ممارسات أجهزة الدولة والقطاع العام مع السياسات المرسومة من قبل القيادة السياسية والسلطة التنفيذية .

٠٢ وقبل التطرق الى معالجة أي جانب فني من جوانب الدراسات والتقارير التي أتيح لي الاطلاع عليها لابد لي من أن أشير الى عدد من الشروط الموضوعية التي لابد من توافرها لكي يكون لهذه الجهود أثرها الايجابي المرغوب ، وأهمها :

آ - أن يكون أمام المكتب المركزي للاحصاء ضوء أخضر وحرية كاملة ، في توجيه النقد العلمي الى أية جهة من أجهزة الدولة والقطاع العام ، ضمن ظروف الحماية التامة ، وذلك شريطة أن يرتبط هذا النقد ببرهان رقمي واضح ، (وغالبا ما يكون ذلك على قاعدة : من فمك أدينك) . فالمكتب الذي يأخذ دور الراصد الموضوعي للتطورات والممارسات ، لاغنى عن مهمته في توفير الأداة لرئاسة السلطة التنفيذية لضبط الأمور وتقويم المسارات ، وذلك في وقت تعنى فيه أجهزة الاعلام بابراز الايجابيات على الأكثر ، وتقتصر في معالجة السلبيات على جوانب غير حاسمة ، على أهميتها ، وفي وقت يعتبر فيه العديد من البيانات والأرقام ذا صفة سرية لاتتداولها الاقلام والالسن علنا ، في حين أنها لابد أن تحلل وتربط ببعضها وبغيرها لتوفير الصورة واضحة أمام المسؤولين ، وذلك من قبل جهة محايدة وموضوعية ، مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء .

وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد أن أشير الى حقيقة مؤلمة ماتزال آثارها منسحبة على الواقع الراهن ، وهي أنه قد جاء وقت اعتبر

فيه ارتباط المكتب برئاسة مجلس الوزراء ارتباطا اداريا محضا يتناول الصلاحيات تجاه الموظفين أو النفقات ، الأمر الذي استتبع - تخفيفا لمثل هذه الاعباء عن شخص رئيس مجلس الوزراء - تكليف أحد الوزراء بممارستها. هذا في حين أن هذا الارتباط يجب أن يتجلى في الجوانب العلمية والفنية المتعلقة بالواقع الاقتصادي ، وبالافكار المبنية على دراسات موضوعية ، يجب أن يوضع الرئيس قبل غيره في صورتها ، مما يتيح له أن يعرف " وجهي العملة " قبل أن يتخذ قراراته ويصدر توجيهاته .

وبالطبع يقتضي هذا المفهوم ، الانطلاق من ضرورة توافر الثقة الكاملة بشخص المدير العام للمكتب ، الأمر الذي يستتبع بالضرورة تخويله صلاحيات الوزير تجاه العاملين في المكتب ، وعقد النفقة والأمر بالصرف ، وذلك على قاعدة " لا مسوءولية بدون صلاحية " . وقد راعى المرسوم التشريعي المتعلق باحداث المكتب امكانية ذلك بقرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء .

ب - أن تعود الى المكتب المركزي للاحصاء صفة " المركزي " . ويبدو أن هذه الصفة قد انحسرت عن المكتب خلال فترة طويلة حين لم يبق لها من يدافع عنها ، أو من يقدر على تحمل أعباء ومسوءوليات وتبعات ذلك على الأقل. ومن الواضح أن التجاوزات في هذا المجال قد كثرت الى درجة لم يعد لهذه التسمية معنى ، وتحول المكتب ، عبر سنوات ، الى مجرد جامع للبيانات ، يعطيه من يعطيه ، ويحجب عنه من يحجب ، كما أصبحت مختلف أجهزة الدولة والقطاع العام تعتبر نفسها صاحبة حق في اجراء بحوث احصائية ميدانية بدون مشاورة المكتب وأخذ موافقته ، وتصدر البيانات والارقام دون أن يعتمدها المكتب ، مخالفة بذلك القانون الذي توخى وحدة الرقم الاحصائي وضبطه ، وتحديد تعريفه ومفهومه ومعناه .

ج - أن يكون الاعتماد في اعداد التقارير والدراسات على كوادر وأجهزة المكتب ، أكثر من الاعتماد على شخص المدير العام ، وهذا الأمر له بدوره شروطه ومتطلباته ، وعلى رأسها توفر الكادر الفني القوي المؤهل ، والمدرب على اجراء العمليات التحليلية ، ومتابعة الاحداث التي تجري والكتابات التي تنشر أو التقارير الي تعد من قبل جهات أخرى في المواضيع المرتبطة بتخصص - أو مسوءولية - كل كادر .

وضمن الظروف الحالية المعروفة ، وأهمها عدم ورود " دم جديد " الى المكتب منذ سنين ، وكون النسق الاوّل من الفنيين قد استقطب للعمل في الخارج بالاغراءات المادية ، مما جعل الاعتماد على النسق الثاني الذي أمسك بزمام مختلف مديريات المكتب ، ضرورة محتمة ، من الطبيعي أن تعتمد بدايات العمل في الدراسات والتحليلات على شخص المدير العام بالدرجة الاولى ، الا أن هذا يجب ألا يستمر لفترة طويلة ، وذلك لعدة أسباب أهمها ، أن مواجهة الاجهزة الاخرى لايمكن أن يتحقق الا بجهاز قوي ، وان استمرار العمل يجب أن يتم في غياب الفرد ، في حين أن آي انسان لن يطيق الاستمرار في تحمل هذا العبء الى اللانهاية . ان شمولية الدراسات مرتبطة بشمولية الارقام ، وهذه مرتبطة بالحياة ذاتها ، بكل تفرعاتها وتشعباتها التي لايمكن لفرد أن يحيط بها . لهذا أرى أنه لابد من تخلي المدير العام عن بعض هذه المسوءوليات واشراك العناصر - على قلة خبرتها - في هذه المعاناة ، من خلال التدريب والمناقشة والمتابعة والمساءلة ، على أن تستبدل العناصر غير القادرة ، فكريا أو وجدانيا ، بغيرها ، بغض النظر عن القدم والمرتبة ، لأن السنين الطويلة من الاسترخاء - مع الترفيع - .لايمكن أن تعوض في هذه المجالات الفنية عن جهود حقيقية لاتحتاج عمليا - مع التركيز - الى تلك السنين .

د - أن يتوفر الاقتناع التام بصحة الرقم ، أو مجموعة الارقام ، ودقتها ومنطقيتها وتناسقها ، قبل بناء التحليلات والدراسات عليها . ولذا لابد من اخضاع هذه الارقام الى عمليات سبر وفحص ، تكون ممهدة لتلك الدراسات . وفي الأصل ثمة فلسفة ذات طابع فني محض ، وراء جعل منتج البيانات أول مستهلك لها ، أي الزامه باجراء عمليات المراجعة والاختبار والتفسير ، قبل الوصول الى مرحلة التحليل ، فهذه العمليات تكشف أخطاء منطقية البيانات وتلزم الاحصائي باعادة النظر فيها حتى تنضبط ، ومن ثم يستطيع أن يحلل دلالاتها وعلاقاتها بغيرها من الارقام ، معبرا عن حقيقة الظواهر والميول والاتجاهات ، لكي يتوصل بعد ذلك الى اقتراح الصيغة المناسبة للتغيير بهدف تحقيق المسار الصحيح .

وهنا يعن على البال أنه قد يكون من المناسب اعادة النظر في تسمية مديرية الطباعة والنشر المكلفة في النظام الداخلي بالتدقيق والمراجعة ، وتسميتها مثلا " مديرية التدقيق والتوزيع " ، مما يعطي شيئا من المعنويات للعناصر التي تعمل في التدقيق بوصفها عناصر فنية ، ويساعد على استقطاب عناصر فنية ذات كفاءة عالية للعمل فيها .

هـ - أن تستنبط بواسطة عمليات حسابية ورياضية أكثر حداثة ودقة أرقام نوعية مفيدة للتحليل الاقتصادي ، ومن ذلك حسابات الاتجاه لتحليل السلاسل الزمنية (وقد أصبحت الآن كثيرة ومعبرة) بواسطة طريقة المربعات الصغرى لحساب مستقيم الانحدار ، أو المنحنى الأسي بغية اجراء اسقاطات معتمدة على التطور التاريخي ، أو بغية حساب معدلات النمو الوسطية للمتغيرات . ان هذه العمليات أصبحت الآن ممكنة على الآلات الحاسبة العلمية (اليدوية أو المكتبية - وليس بالضرورة الكمبيوتر) ويقترح شراء عدد منها وتدريب الفنيين في المكتب عليها ، وبعضها تتبع فيه خطوات برامج التطبيقات الاحصائية يدويا ، وبعضها الآخر له برامج جاهزة .

ومن ناحية أخرى هناك اعتقاد سائد بأن وقت الحاسب الالكتروني محجوز بالكامل لاعمال التعداد ، والواقع أنه ، بناء على رأي مدير الحاسب ، انه يمكن تخصيص وقت كاف للتطبيقات التحليلية . وبناء على الاتفاق معه سوف ينجز برنامجا خاصا على الحاسب تجرى بموجبه حسابات لبعض السلاسل الزمنية المنتقاة . ان مثل هذه العمليات على بساطتها تسهل عمل التحليل ، وفي الوقت نفسه تمهد لتطبيق النماذج الايكونومترية على الحاسب (سبق للجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن أعدت نموذجا لسورية يقترح الاهتمام به وزرعه في حاسب الاحصاء كهدف متوسط الاجل) .

و - تقوية الاشراف الفني على وحدات الاحصاء في أجهزة الدولة والقطاع العام . فقد جعل القانون هذه الوحدات تابعة فنيا للمكتب ، واداريا فقط للوزارة أو الادارة التي تعمل فيها . ان هذا الاشراف الفني قد ضعف عبر السنوات الماضية ، فلم تعد تعقد اجتماعات دورية على صعيد القطاع ،ولا اجتماعات دورية مع كل وحدة احصائية على حدة ، كما جرت العادة في السابق .ان

مثل هذه الاجتماعات جديرة بالمتابعة ، على الاقل لكي يشعر المسوءولون عن الاحصاء في الوزارات والادارات بأن المكتب هو أرومتهم وانتماوءهم الفنـــي .

ولعل من المفيد التفكير في تكليف أحد المعاونين بوضع خطة لهذه الاجتماعات ومتابعتها وتنسيق العمل بين المديريات المختلفة في المكتب والوحدات الاحصائية التي تتبعها فنيا (من الوجهة القطاعية) ، ومن ثم تنسيق وتوحيد الارقام واعتمادها . ويرتبط هذا بمسألة اصدارالموافقات على النشرات الاحصائية للوزارات والادارات ، واعتماد الارقام ، واصدار الموافقات على البحوث الميدانية والدراسات الاحصائية التي تقوم بها تلك الوحدات ، أو يكلفها بها المكتب انطلاقا من خطة توزيع الجهد على مختلف الوحدات ومديريات المكتب المختصة .

ز — تقوية الاشراف الفني على مديريات الاحصاء في المحافظات وزيادة الاعتماد عليها ، والتفكير جديا باحداث دوائر احصاء على صعيد المنطقة بهدف تجميع البيانات ومتابعة تنفيذ البحوث الميدانية من تعدادات وعينات .

ولعل من المفيد أيضا تكليف أحد المعاونين بوضع خطة لذلك والاشراف على تنفيذها ، بدءا من دراسة طبيعة العلاقة بين المديريات المختلفة في المكتب ومديريات المحافظات ، وتحديد دور مديريات المحافظات في مختلف العمليات الاحصائية .

ويرتبط بذلك أيضا تكليف مديريات المحافظات باصدار نشرات احصائية عن المحافظات ، واعداد تقارير اقتصادية ودراسات تبين على الاقل مساهمة المحافظة أو حصتها في المعطيات الاجمالية في القطر ، بالاضافة الى توريد البيانات في مواعيد محددة في خطط وبرامج العمل .

ح — ان الفكرتين الواردتين في (و) و (ز) أعلاه تومءديان الى اقتراح توجيه عمل المعاونين اجمالا الى خارج المكتب أكثر من داخله ، وبحيث يكون لهم دور تنسيقي مع الداخل ، وبحيث يكون لهم تخصص " مقطعي " أكثر منه " قطاعي " اذا جاز التعبير . وهناك مجالات تكاد لاتقع تحت حصر في هذا التوجه .

ان هذه الفكرة اذا قبلت ، تستدعي اعادة النظر في المواد (٦ — ١١) من النظام الداخلي الجديد .

ط - منح القانون المكتب حق الملاحقة القضائية لكل من امتنع عن الادلاء بالبيانات أو أدلى ببيانات كاذبة للباحثين الاحصائيين وفي رأيي أن أن هذا ينطبق على المواطنين كما ينطبق على المسوءولين ، وأعتقد أن من الممكن تطبيق هذه النصوص ولو في حالات محدودة تدعيما لهيبة المكتب ، أو التهديد بها عند الاقتضاء في حالات أخرى .

ويرتبط بذلك تطبيق تقاليد أخرى للعمل الاحصائي ، منها القسم القانوني أمام القضاء ، وأعتقد أن من الضروري أن يقسم المدير العام الجديد ذاته هذا القسم ، وكذلك كل من عين في المكتب ولم يقسم بعد ، وينسحب ذلك على العاملين في الاحصاء في المحافظات والادارات .

ثانيا - ملاحظات حول التقارير والدراسات

١. تنصب الملاحظات الشكلية التالية على الدراسات التي أتيح لي الاطلاع عليها :

آ - يلاحظ أن الدراسات والتقارير التي بدأ المكتب باصدارها مجددا تطبع بحجوم ورق السحب ، الذي يكون مآله الى وضعه فوق أو تحت الاوراق المماثلة له في الحجم في مكاتب المسوءولين . ويقترح هنا تصغير الحجم اما الى حجم كتاب عادي أو الى حجم (الكوارتو) .

ب - وبالمقابل يقترح أن تتم الطباعة على وجهي الورقة ، وأن يكون لها تجليد جيد . كما يقترح أن تكون الحروف المستعملة أكبر مايمكن ، تسهيلا للقراءة بالنسبة للمسوءولين ، وأغلبهم " من ذوي العيون المتعبة ".

ج - كذلك لوحظ ، على الأقل بالنسبة لمسودة التقرير الاقتصادي ، أنه غالبا ماتعرض جداول طويلة جدا ، تتضمن بيانات ومتغيرات وموءشرات متعددة . ويقترح تجزئة هذه الجداول ، الى جداول صغيرة لموءشرات محدودة ترتبط بالتحليل الذي ينصب عليها .

د - كثيرا ما أدرجت جداول ، وعلق عليها بعبارة " ويلاحظ مايلي: " وتأتي بعد ذلك نسب ومعدلات محتسبة من الجدول وغير واردة فيه . ومن الافضل تعديل ذلك بما يسهل على القارىء الاستيعاب ولايتعبه .

هـ - يقترح حشد أكبر عدد ممكن من الرسوم البيانية في الدراسات والتقارير ، وبأسلوب مبسط وواضح ، لأن القدرة التعبيرية لهذه الرسوم أقوى بكثير

بالنسبة للمسؤول ، وأكثر تشويقا له ، وأقل مطالبة له بوقته الثمين .

و - وثمة أخيرا نقطة تنظيمية لمجمل الدراسات ، أعتقد أن من الضروري الاهتمام بها ، حيث من المفيد جدا أن تربط بخطة انتاج معروفة مواعيدها ومواضيعها . فالتقارير الاقتصادية مثلا ، على أنواع ، منها مايتصب على سنة معينة ، ومنها مايشمل فترة زمنية محددة . كما أن منها مايقصد به النشر والاعلام في المناسبات ويركز على الايجابيات ، ومنها مايقصد منه لفت نظر المسؤولين الى جوانب الخلل ويكون سريا ، ومنه الموسع الشامل ، ومنه المركز ، وهذا كله منصب بخطة دقيقة ، يحدد فيها أيضا مستوى التوزيع ومدى المكتومية .

٢. أما من حيث الموضوع . فهناك بعض الملاحظات التي أتوخى منها المساهمة في تحسين المستوى ، مع الاقرار سلفا بأن هذه الدراسات ، حتى ماكان منها في مراحله الاولى كمسودات (مسودة التقرير الاقتصادي) هو على مستوى رفيع يدل على كفاءة علمية ممتازة . وماهذه الملاحظات المتواضعة الا منطلقة من المقولة الصحيحة بأنه لايوجد في آية دراسة اقتصادية حد أقصى للعلمية والشمول والدقة . ولعل علم الاقتصاد هو أحد العلوم القليلة ، ان لم يكن العلم الوحيد ، الذي يمكن فيه الأخذ والرد ، حتى - مع الأسف - بالنسبة لغير المختصين فيه .

٣. بالنسبة لمسودة التقرير الاقتصادي أرى مايلي :

آ - لا أرى داعيا لأغلب البيانات الواردة في (أولا - الاحوال الطبيعية) كطول الحدود وأعداد المحافظات والنواحي والقرى والبلديات الخ ... اللهم الا اذا كان المقصود اعداد دراسة اعلامية شاملة للتعريف بالقطر وبيان أهم منجزاته .

ب - ولعل من الممكن تعديل هذا القسم ودمجه مع القسم (ثانيا - السكان والمؤشرات الديموغرافية) وتحويله الى قسم واحد بعنوان (الموارد الطبيعية والبشرية) وهذا يقتضي توضيحا مختصرا للموارد من الاراضي والموارد المائية والمعدنية ، كما يقتضي الاختصار عند البحث في الموارد البشرية وتفرعات القوة العاملة .

ج - تقديم القسم عاشرا (الحسابات القومية الى مطلع التقرير)وذلك لطبيعته الشمولية التي تتفرع عنها الاقسام القطاعية اللاحقة .

وربما كان من الافضل كذلك الغاء هذه التسمية الفنية المحض لهذا القسم واعطاء القسم تسمية براقة ، مثلا (التحليل الشمولي للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية على صعيد الاقتصاد الوطني) .

د - يستتبع ذلك اغناء هذا الفصل بحيث يشكل من حيث الحجم ، مالايقل عن ثلث التقرير ، وهناك بيانات كثيرة متوفرة ، أغلبها مما تضمنته جداول الحسابات القومية وجداول البيانات المالية . وذلك بالربط بين متغيرات الحسابات القومية وبين ميزان المدفوعات ، وموارد الدولة ونفقاتها ، والكتلة النقدية ، والمديونية الخارجية ، والاحتياطي النقدي، والاعتمادات المصرفية وغير ذلك من الحجوم الاجمالية الهامة التي تتضمنها مختلف فصول المجموعة كالارقام القياسية لاسعار التجزئة والارقام القياسية للاستيراد والتصدير وحصص القطاع العام في شتى الفعاليات ... الخ ..

ان الربط بين هذه المتغيرات كلها يعطي صورا تركيبية ممتعة ومعبرة في آن واحد .

هـ - أن تشمل الاقسام التحليلية على صعيد القطاعات أفكارا منتقاة من الدراسات القطاعية التفصيلية . وعلى سبيل المثال تضمنت دراسة (قطاع الزراعة خلال عشرين عاما) أفكارا هامة كان يجب أن يستقى التقرير الاقتصادي منها ، وكذلك الأمر بالنسبة لدراسة التجارة الخارجية وغيرها .

و - أن توضع في نهاية التقرير خلاصة مركزة مع مجموعة من الملاحظات والمقترحات .

ز - وأخيرا يقترح الاعتماد على جهاز المكتب في مراجعة بعض الحسابات والنسب التحليلية ، ومراجعة المصطلحات المستخدمة للتأكد من دقتها ووضوحها .

ح - وهناك عدد من الملاحظات والتساؤلات وضعتها على هامش مسودة التقرير .

ط - وأخيرا لاحظت أن القسم الخاص بالتضخم لم يتم اعداده بعد ، ومن اطلاعي على طريقة اعداد الارقام حول التضخم وسرعة دوران وحدة العملة وتطور القيمة الشرائية لليرة السورية ، لاحظت أن القياس يعتمد على قيمة الانتاج الاجمالي . والقياس على هذا المتغير صحيح ولاغبار عليه ، غير أني أقترح اضافة صافي تبادل السلع والخدمات الى هذا المتغير ، لكي يكون في مواجهة الكتلة النقدية حجم المتاح من الكتلة السلعية والخدمية ، وعسى

أن يتم التوصل عن هذا الطريق الى مقاييس أكثر دقة ، خاصة بعد أن لوحظ تدخل شديد للدولة في مجال التجارة الخارجية .

ثالثا - ملاحظات أخرى

بعد أن تم صدور النظام الداخلي وأعيد توزيع العناصر ، وتم تنظيم الوثائق والمستندات ، تبقى بعض الامور الاخرى التي تحتاج الى اهتمام ، منها :

١. أوضاع العاملين في المكتب :

آ - يبلغ عدد القائمين على رأس العمل في المكتب ٣٤٤ موظفا ومستخدما وعاملا وهذا العدد يشكل حوالي ٤٢ ٪ فقط من الملاك العددي .. البالغ ٨١٧ شخصا .

وهناك ٦٨ موظفا ومستخدما وعاملا من ذوي الاوضاع الخاصة (تحت تصرف الحرس القومي ، خارج الملاك ، ندب ، فرز ... الخ) أي حوالي ٨ ٪ من مجموع الملاك .

وبذلك يبلغ مجموع الشواغر في المكتب ٤٠٥ ، أي حوالي ٥٠ ٪ ومن الملاحظ أن مجموع الشواغر قد تزايد في السنتين الاخيرتين نتيجة ٢٨ عملية استقالة ونقل ، بالاضافة الى ١٨ عملية استيداع يجوز التعيين على شاغرها ، مما يرفع عدد التعيينات الممكنة الى ٤٢٣ ، أي أكثر من نصف الملاك العددي .

غير أننا اذا أخذنا بالاعتبار الطاقة الحالية لمباني المكتب في العاصمة فمن المعتقد أن خمسين من حملة الشهادات العليا (منهم عشرون للادارة المركزية وثلاثون للمحافظات) وستين من حملة الشهادة الثانوية (منهم أربعون للمحافظات وعشرون للادارة المركزية) يمكن استيعابهم ويساهمون في تحسين الانتاج الاحصائي كما ونوعا .

وهناك حالات لها صفة الاستعجال بالنسبة للمحافظات حيث وضع العاملين ، عددا ومواصفات ، يقتضي الاسراع ببعض التعيينات ، ولاسيما (حسب الاولوية) درعا ، الرقة ، دير الزور ، الحسكة . أما من حيث المواصفات فهناك ضرورة للدعم بحملة الشهادات الجامعية ، وتسمية مديرين أكفاء في معظم مديريات المحافظات .

ب - ان مسألة التسرب ترتبط بمسألة الحوافز ، وهي شبه معدومة في المكتب . ومن أهم المفارقات في ذلك أن المكتب المركزي للاحصاء محروم من تعويض طبيعة عمل ،

أو من تعويض الاختصاص للمختصين فيه ، في حين تتيح أنظمة بعض الجهات (وزارة النفط مثلا) منح تعويض اختصاص يتراوح بين ٢٠ — ٤٥ ٪ من الراتب المقطوع . (وهنا يقترح العمل على توفير نسخة من النصوص المشار اليها في حيثيات قرار وزير النفط رقم ١٣١ لعام ١٩٨١) .

٠٢ التعويضات المرتبطة بالانتاج الفني :

نظرا لازدياد الطلب على المعلومات والدراسات ، مما قد يستطيع بعض العاملين انجازه في أوقات فراغهم وفي منازلهم ، ومما قد يتجاوز طاقة المكتب ويمكن توفيره من قبل موظفين في ادارات أخرى ، وخاصة أساتذة الجامعات .

يقترح تخصيص مبلغ معقول ، ربما نصف مليون ليرة سنويا ، في ميزانية المكتب تصرف كتعويضات للانتاج الفكري والعلمي . والمعروف أن هذا النوع من الانفاق مستثنى من سقف التعويضات المحدد في المرسوم ١٦٧ .

٠٣ المباني :

من المفيد أن يكون للمكتب في العاصمة مبنى كبير واحد يتسع للملاك العددي للمكتب ويجمع وحداته المتناثرة في دمشق ، وفي حال تعذر ذلك يمكن اتباع حل موءقت على أساس اقامة مبنى صغير للمعهد المتوسط ، وتخصيص مكانه الحالي لمديرية احصاء دمشق ، والاستغناء عن شقق شارع الفردوس .

غير أن من الضروري الاهتمام بمقرات مديريات الاحصاء في المحافظات ومعالجة هذا الموضوع معالجة جذرية .

ويرتبط بذلك ضرورة تخصيص مرآب لسيارات الادارة المركزية .

٠٤ الحراسة :

يقترح العمل على تخصيص مفرزتين أمنيتين لكل من مبنى الحاسب الالكتروني والمبنى الرئيسي وذلك أثناء الليل على الاقل .

ملحق رقـــم (١)

ملاحظات حول تناسق بعض أرقام السلاسل الزمنيـــة

١ - عدد السكان الاجمالي :

وردت في الصفحة ٥٥ من المجموعة الاحصائية تقديرات لعدد السكان في منتصف العام بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٢ على شكل سلسلة زمنية . وقد استخدمت هذه السلسلة في الحسابات القومية لاحتساب المتغيرات على صعيد الفرد (مثلا الجدول ١٦/٢١ والجدول ١٦/٣٦ في ص ٤٦٢ و ٤٧٨ على التوالي) .

وقد لوحظ في هذه السلسلة مايلي :

آ - ان الرقم بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ متقارب بحيث اختفى النمو ومعدل النمو :

١٩٨٠	٨٩٧٩	ألف نسمة
١٩٨١	٨٩٩٣	ألف نسمة
الزيادة	١٤	ألف نسمة فقط
معدل النمو	٠ر٠٠١٦	(أو صفر)

ب - ان معدل النمو بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ كان حوالي ٣ر٦٨ ٪ وهو أكبر من الرقم المألوف ، وهو حوالي ٣ر٢٨ ٪ .

ولئن كان معدل النمو في السلسلة هو نتيجة الاسقاط التي ظهرت نتائجها في تقديرات السكان حتى عام ٢٠٠٠ ، (الجدول ٢/١٠ ص ٦٢ - ٦٣ من المجموعة) وهو يستند الى أساس علمي (لنفترض جدلا دقته) ، وكان رقم السكان لعام ١٩٨١ (ولنفترض جدلا أيضا دقته) ، الا أنه لايجوز دمج أرقام تستند الى أسلوبين مختلفين في سلسلة واحدة دون اجراء التنقيح اللازم ، لأنه ليس من المفروض في من يستخدم السلسلة أن يعرف السبب في عدم اتساق البيانات .

والمقترح : إما اعادة حساب الاسقاطات ، أو تصحيح رقم السكان لعام ١٩٨١ بحيث يقدر رقم اجمالي للفئات غير المشمولة بالتعداد ، أو الاثنين معا . هذا على المدى البعيد ، أما على المدى القصير فيمكن تقدير عدد السكان للسنوات الفردية على أساس قانون الفائدة المركبة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، والغاء الجزء الخاص بعام ١٩٨٠ من الجدول ٢/١٠ ريثما تعد الاسقاطات البديلة لعام ٢٠٠٠ في ضوء تعداد ١٩٨١ .

٢ ـ الارقام القياسية للاستيراد والتصدير :

آ ـ وردت هذه الارقام في الجدول ٨/١٣ ص ٢٤٧ من المجموعة الاحصائية وأغلب هذه الارقام غير متوافقة مع بيانات قيم الاستيراد والتصدير المنشورة في الجدول ٨/١ ص ٢٢٤ .

ولنأخذ مثالا :

بلغت قيمة الاستيراد عام ١٩٨٢ نحو ١٥٧٥٧ مليون ليرة في حين كانت هذه القيمة عام ١٩٨٠ حوالي ١٦١٨٨ . وهذا معناه انخفاضا في القيمة (طبعا بالاسعار الجارية) .

$$\frac{١٥٧٥٧}{١٦١٨٨} = ٠ر٩٧٣$$

أي أن الانخفاض بلغ نحو ٢ر٧ ٪ .

وهذا يجب أن ينعكس على الارقام القياسية للاسعار والكميات .

بينما بلغ الرقم القياسي لاسعار الاستيراد ١٢٢ (١٩٨٠ = ١٠٠) والرقم القياسي لكميات الاستيراد ١١٣ (١٩٨٠ = ١٠٠) ومعنى هذين الرقمين القياسيين ارتفاعا في الاسعار قدره ٢٢ ٪ وفي الكميات قدره ١٣ ٪ ، أي ارتفاعا في مجموع القيمة قدره ٣٧ر٨ ٪ (١ر١٣ × ١ر٢٢ = ١ر٣٧٨)

وهذا تناقض هام .. والمرجح أنه تناقض شكلي وظاهري .. حيث ينبع هذا التناقض من اعتماد معادلة لاسبير لكل من الاسعار والكميات ، ونشر الارقام على هذا الاساس . وهي معادلة صحيحة للرقم الواحد منهما ، وغير صحيحة اذا طبقت على الرقمين معا . كذلك معادلة باش غير صحيحة اذا استخدمت للرقمين معا .

وقد فهمت أن مديرية التجارة تقوم بالحساب على أساس لاسبير وباش معا وتأكدت من صحة النتائج . والمقترح اعتماد ونشر معادلة (لاسبير) بالنسبة للاسعار ومعادلة (باش) بالنسبة للكميات ، ثم التأكد من صحة النتائج بضرب المعادلتين ومن الثابت رياضيا أن ضرب الرقم القياسي (لاسبير) بالرقم القياسي (باش) يجب أن يساوي تماما الرقم القياسي (البسيط) للقيمة بالاسعار الجارية .

٣ - الاستهلاك النهائي للشعب بالاسعار الجارية والثابتة :

وردت أرقام الاستهلاك النهائي للشعب في كل من الجدول ١٦/٤٣ ص ٤٨٦ (بالاسعار الثابتة) والجدول ١٦/٤٥ ص ٤٨٨ (بالاسعار الجارية . وبتحليل بسيط للاتجاه ظهرت الارقام كما يلي :

السنة	بالاسعار الجارية	معدل النمو ٪	بالاسعار الثابتة	معدل النمو ٪
١٩٧٠	٥٠٠٦	-	٨٥٨١	-
١٩٧١	٥٨٧٦	١٧ر٤	١١٢٣٤	٣٠ر٩
١٩٧٢	٦٥٦٠	١١ر٦	١٣٣٧١	١٩ر٠
١٩٧٣	٦٤٢٠	- ٢ر١	١٢٩٧٩	- ٢ر٩
١٩٧٤	١١٦٠٠	٨٠ر٧	١٨٩١٣	١٥ر٧
١٩٧٥	١٣٨٠٥	١٩ر٠	٢٦٠٣٦	٣٧ر٧
الخ	..	..	..	..

ان من غير المعقول أن تظهر معدلات النمو بالاسعار الثابتة أعلى منها بالاسعار الجارية خلال هذه الفترة التي اشتهرت بارتفاع الاسعار فيها بقفزة كبيرة .

ولدى الرجوع الى السلسلة القديمة في المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ تبين مايلي :

السنة	بالاسعار الجاريه	معدل النمو ٪	بالاسعار الثابتة	معدل النمو ٪
١٩٧٠	٤٥٢٣	-	٣٩١٩	-
١٩٧١	٥٢٤٠	١٥ر٩	٤٣٢٣	١٠ر٣
١٩٧٢	٦١٣٦	١٧ر١	٤٥٦٩	٥ر٧
١٩٧٣	٥٦٦٥	- ٧ر٧	٤٥٢٧	- ١ر٠
١٩٧٤	١٠٤٨٥	٨٥ر١	٥٩١٦	٣٠ر٧
١٩٧٥	١٢٩٧٦	٢٣ر٧	٦٦٥٨	١٢ر٦

ومن الواضح أن السلسلة القديمة (بغض النظر عن مدى دقتها) كانت منسجمة من حيث الاتجاه .

ومع أنه لامجال للبحث في ماتم من تعديل في سلسلة بالاسعار الجارية ، الا ان من المرجح أن عملية اعادة التسعير الى أساس أسعار ١٩٨٠ قد انطوت على أخطاء ، وعلى الارجح في استخدام معاملات التقليص / التضخيم .

ملحق رقم (٢)

استخدام معادلات المربعات الصغرى على الحاسب الالكتروني (مستقيم الانحدار والمنحنى الاسّي الممهد)
الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات

السنة	القيمة الفعلية	القيمة المحسوبة على أساس خطي	الفرق	القيمة المحسوبة على أساس لوغاريتمي	الفرق
١٩٦٣	٢٢٩٢١ر٠٠٠	١٠٠١٧ر٣٩٨	١٢٩٠٣ر٦٠٢	٢٠٣٦٦ر٤٢٦	-٢٥٥٤ر٥٧٤
١٩٦٤	٠ر٠٠٠	١٤١٢٥ر٢٦٦	١٤١٢٥ر٢٦٦	٢٢١٠٥ر٢٩٣	٢٢١٠٥ر٢٩٣
١٩٦٥	٢٤٤٢٣ر٠٠٠	١٨٢٣٣ر١٣٣	-٦١٨٩ر٨٦٧	٢٣٩٩٢ر٦١٣	-٤٣٠ر٣٨٧
١٩٦٦	٠ر٠٠٠	٢٢٣٤١ر٠٠٠	٢٢٣٤١ر٠٠٠	٢٦٠٤١ر٠٨٢	٢٦٠٤١ر٠٨٢
١٩٦٧	٠ر٠٠٠	٢٦٤٤٨ر٨٦٧	٢٦٤٤٨ر٨٦٧	٢٨٢٤ر٤٣٨	٢٨٢٦٤ر٤٣٨
١٩٦٨	٠ر٠٠٠	٣٠٥٥٦ر٧٣٤	٣٠٥٥٦ر٧٣٤	٣٠٦٧٧ر٦٢٥	٣٠٦٧٧ر٦٢٥
١٩٦٩	٠ر٠٠٠	٣٤٦٦٤ر٦٠٢	٣٤٦٦٤ر٦٠٢	٣٣٢٩٦ر٨٥٥	٣٣٢٩٦ر٨٥٥
١٩٧٠	٣٢٦٤٠ر٠٠٠	٣٨٧٧٢ر٤٦٩	٦١٣٢ر٤٦٩	٣٦١٣٩ر٧٠٣	٣٤٩٩ر٧٠٣
١٩٧١	٣٦٢٦٣ر٠٠٠	٤٢٨٨٠ر٣٣٦	٦٦١٧ر٣٣٦	٣٩٢٢٥ر٢٦٦	٢٩٦٢ر٢٦٦
١٩٧٢	٤٢١٥٣ر٠٠٠	٤٦٩٨٨ر٢٠٣	٤٨٣٥ر٢٠٣	٤٢٥٧٤ر٢٧٣	٤٢١ر٢٧٣
١٩٧٣	٤٠٣٢٩ر٠٠٠	٥١٠٩٥ر٠٧٠	١٠٧٦٧ر٠٧٠	٤٦٢٠٩ر٢٣٠	٥٨٨٠ر٢٣٠
١٩٧٤	٤٧٥١٢ر٠٠٠	٥٥٢٠٣ر٩٣٨	٧٦٩١ر٩٣٨	٥٠١٥٤ر٥٢٣	٢٦٤٢ر٥٢٣
١٩٧٥	٥٨٨٠٨ر٠٠٠	٥٩٣١١ر٨٠٥	٥٠٣ر٨٠٥	٥٤٤٣٦ر٦٥٦	-٤٣٧١ر٣٤٤
١٩٧٦	٦٤٩٢٤ر٠٠٠	٦٣٤١٩ر٦٧٢	١٥٠٤ر٣٢٨	٥٩٠٨٤ر٤٠٢	-٥٨٣٩ر٥٩٨
١٩٧٧	٦٥٤١٧ر٠٠٠	٦٧٥٢٧ر٥٦٣	٢١١٠ر٥٦٢	٦٤١٢٨ر٩٥٣	-١٢٨٨ر٠٤٧
١٩٧٨	٧٠٥٥١ر٠٠٠	٧١٦٣٥ر٤٣٨	١٠٨٤ر٤٣٧	٦٩٦٠٤ر٢٥٠	-٩٤٦ر٧٥٠
١٩٧٩	٧٥٠٩٤ر٠٠٠	٧٥٧٤٣ر٣١٣	٦٤٩ر٣١٢	٧٥٥٤٦ر٩٣٨	٤٥٢ر٩٣٧
١٩٨٠	٨٢٧٣٢ر٠٠٠	٧٩٨٥١ر١٨٧	٢٨٨٠ر٨١٢	٨١٩٩٧ر٠٦٣	-٧٣٤ر٩٣٧
١٩٨١	٩٢٣١٠ر٠٠٠	٨٣٩٥٩ر٠٦٢	٨٣٥٠ر٩٣٧	٨٨٩٩٧ر٩٣٧	-٣٣١٢ر٠٦٣
١٩٨٢	٩٦٦٢٩ر٠٠٠	٨٨٠٦٦ر٩٣٨	٨٥٦٢ر٠٦٣	٩٦٥٩٦ر٤٣٨	-٣٢ر٥٦٣
١٩٨٣		٩٢١٧٤ر٧٥٠		١٠٤٨٤٣ر٧٥٠	
١٩٨٤		٩٦٢٨٢ر٦٢٥		١١٣٧٩٥ر١٨٧	
١٩٨٥		١٠٠٣٩٠ر٥٠٠		١٢٣٥١٠ر٩٣٨	
١٩٨٦		١٠٤٤٩٨ر٣٧٥		١٣٤٠٥٦ر١٨٧	

معامل الارتباط : ٠ر٩٩٣٥

تابع الملحق رقم (٢)

الاستيراد من السلع والخدمات

السنة	القيمة الفعلية	القيمة المحسوبة على أساس خطي	الفرق	القيمة المحسوبة على أساس لوغاريتمي	الفرق
١٩٦٣	٣٧٣٦ر٠٠٠	٣٧٥ر٠٩٠-	٤١١١ر٠٩٠-	٢٧٥٩ر٨٦٠	٩٧٦ر١٤٠-
١٩٦٤	٠ر٠٠٠	٦٨١ر٣٥٨	٦٨١ر٣٥٨	٣٠٨٤ر٦٠٠	٣٠٨٤ر٦٠٠
١٩٦٥	٣٢٦٥ر٠٠٠	١٧٣٧ر٨٠٦	١٥٢٧ر١٩٤-	٣٤٤٧ر٥٥٢	١٨٢ر٥٥٢
١٩٦٦	٠ر٠٠٠	٢٧٩٤ر٢٥٥	٢٧٩٤ر٢٥٥	٣٨٥٣ر٢١٢	٣٨٥٣ر٢١٢
١٩٦٧	٠ر٠٠٠	٣٨٥٠ر٧٠١	٣٨٥٠ر٧٠١	٤٣٠٦ر٦٠٢	٤٣٠٦ر٦٠٢
١٩٦٨	٠ر٠٠٠	٤٩٠٧ر١٤٨	٤٩٠٧ر١٤٨	٤٨١٣ر٣٤٠	٤٨١٣ر٣٤٠
١٩٦٩	٠ر٠٠٠	٥٩٦٣ر٥٩٤	٥٩٦٣ر٥٩٤	٥٣٧٩ر٧٠٧	٥٣٧٩ر٧٠٧
١٩٧٠	٤٩٣٨ر٠٠٠	٧٠٢٠ر٠٤٣	٢٠٨٢ر٠٤٣	٦٠١٢ر٧١١	١٠٧٤ر٧١١
١٩٧١	٥٤٢٥ر٠٠٠	٨٠٧٦ر٤٩٢	٢٦٥١ر٤٩٢	٦٧٢٠ر١٩٩	١٢٩٥ر١٩٩
١٩٧٢	٥٩١١ر٠٠٠	٩١٣٢ر٩٣٧	٣٢٢١ر٩٣٨	٧٥١٠ر٩٣٤	١٥٩٩ر٩٣٤
١٩٧٣	٦٦٨٧ر٠٠٠	١٠١٨٩ر٣٨٧	٣٥٠٢ر٣٨٧	٨٣٩٤ر٧١٥	١٧٠٧ر٧١٥
١٩٧٤	٩٠٦٢ر٠٠٠	١١٢٤٥ر٨٣٦	٢١٨٣ر٨٣٦	٩٣٨٢ر٤٨٤	٣٢٠ر٤٨٤
١٩٧٥	١٣٩٩٢ر٠٠٠	١٢٣٠٢ر٢٨١	١٦٨٩ر٧١٩-	١٠٤٨٦ر٤٨٠	٣٥٠٥ر٥٢٠-
١٩٧٦	١٤٣٧١ر٠٠٠	١٣٣٥٨ر٧٣٠	١٠١٢ر٢٧٠-	١١٧٢٠ر٣٧٩	٢٦٥٠ر٦٢١-
١٩٧٧	١٥٩١٩ر٠٠٠	١٤٤١٥ر١٧٦	١٥٠٣ر٨٢٤-	١٣٠٩٩ر٤٦٥	٢٨١٩ر٥٣٥-
١٩٧٨	١٥٥٦٠ر٠٠٠	١٥٤٧١ر٦٢٥	٨٨ر٣٧٥-	١٤٦٤٠ر٨٢٤	٩١٩ر١٧٦-
١٩٧٩	١٧٤٣٨ر٠٠٠	١٦٥٢٨ر٠٧٤	٩٠٩ر٩٢٦-	١٦٣٦٣ر٥٤٣	١٠٧٤ر٤٥٧-
١٩٨٠	١٧١٤٤ر٠٠٠	١٧٥٨٤ر٥٢٠	٤٤٠ر٥٢٠	١٨٢٨٨ر٩٧٣	١١٤٤ر٩٧٣
١٩٨١	٢٢٣٠٦ر٠٠٠	١٨٦٤٠ر٩٦٩	٣٦٦٥ر٠٣١-	٢٠٤٤٠ر٩٥٧	١٨٦٥ر٠٤٣-
١٩٨٢	١٩٢٧٢ر٠٠٠	١٩٦٩٧ر٤١٨	٤٢٥ر٤١٨	٢٢٨٤٦ر١٥٦	٣٥٧٤ر١٥٦
١٩٨٣		٢٠٧٥٣ر٨٦٣		٢٥٥٣٤ر٣٦٣	
١٩٨٤		٢١٨١٠ر٣١٢		٢٨٥٣٨ر٨٨٣	
١٩٨٥		٢٢٨٦٦ر٧٥٨		٣١٨٩٦ر٩٢٦	
١٩٨٦		٢٣٩٢٣ر٢٠٧		٣٥٦٥٠ر١٠٢	

معامل الارتباط : ٠ر٩٨٣٨

تابع الملحق رقم (٢)

التصدير من السلع والخدمات

السنة	القيمة الفعلية	القيمة المحسوبة على أساس خطي	الفرق	القيمة المحسوبة على أساس لوغاريتمي	الفرق
١٩٦٣	١١٠٦٨ر٠٠٠	١٠٠٦٠ر٢٤٢	-١٠٠٧ر٧٥٨	٩٩٩٢ر٣٢٤	-١٠٧٥ر٦٧٦
١٩٦٤	٠ر٠٠٠	١٠٠٦٧ر٩١٨	١٠٠٦٧ر٩١٨	١٠٠٠٢ر٧٩٣	١٠٠٠٢ر٧٩٣
١٩٦٥	٨٥٩٩ر٠٠٠	١٠٠٧٥ر٥٩٤	١٤٧٦ر٥٩٤	١٠٠١٣ر٢٦٦	١٤١٤ر٢٦٦
١٩٦٦	٠ر٠٠٠	١٠٠٨٣ر٢٦٦	١٠٠٨٣ر٢٦٦	١٠٠٢٣ر٧٥٨	٠٠٢٣ر٧٥٨
١٩٦٧	٠ر٠٠٠	١٠٠٩٠ر٩٤١	١٠٠٩٠ر٩٤١	١٠٠٣٤ر٢٥٨	٠٠٣٤ر٢٥٨
١٩٦٨	٠ر٠٠٠	١٠٠٩٨ر٦١٧	١٠٠٩٨ر٦١٧	١٠٠٤٤ر٧٦٦	٠٠٤٤ر٧٦٦
١٩٦٩	٠ر٠٠٠	١٠١٠٦ر٢٩٣	١٠١٠٦ر٢٩٣	١٠٠٥٥ر٢٨٥	٠٠٥٥ر٢٨٥
١٩٧٠	١٠٠٤٢ر٠٠٠	١٠١١٣ر٩٦٩	٧١ر٩٦٩	١٠٠٦٥ر٨١٢	٢٣ر٨١٢
١٩٧١	٨٩٩٤ر٠٠٠	١٠١٢١ر٦٤٥	١١٢٧ر٦٤٥	١٠٠٧٦ر٣٥٩	١٠٨٢ر٣٥٩
١٩٧٢	١٠٩٤٩ر٠٠٠	١٠١٢٩ر٣٢٠	-٨١٩ر٦٨٠	١٠٠٨٦ر٩١٠	-٨٦٢ر٠٩٠
١٩٧٣	١٠٥٧٦ر٠٠٠	١٠١٣٥ر٩٩٦	٤٣٩ر٠٠٤	١٠٠٩٧ر٤٧٧	-٤٧٨ر٥٢٣
١٩٧٤	٩١٩٧ر٠٠٠	١٠١٤٤ر٦٦٨	٩٤٧ر٦٦٨	١٠١٠٨ر٠٥١	٩١١ر٠٥١
١٩٧٥	١٠٩٩١ر٠٠٠	١٠١٥٢ر٣٤٤	-٨٣٨ر٦٥٦	١٠١١٨ر٦٣٧	-٨٧٢ر٣٦٣
١٩٧٦	١١٠٢٤ر٠٠٠	١٠١٦٠ر٠٢٠	-٨٦٣ر٩٨٠	١٠١٢٩ر٢٤٢	-٨٩٤ر٧٥٨
١٩٧٧	١١٠٢٦ر٠٠٠	١٠١٦٧ر٦٩٥	-٨٥٨ر٣٠٥	١٠١٣٩ر٨٤٨	-٨٨٦ر١٥٢
١٩٧٨	١٠٦٧١ر٠٠٠	١٠١٧٥ر٣٧١	-٤٩٥ر٦٢٩	١٠١٥٠ر٤٦٩	-٥٢٠ر٥٣١
١٩٧٩	١٠٢١٩ر٠٠٠	١٠١٨٣ر٠٤٧	-٣٥ر٩٥٣	١٠١٦١ر١٠٢	-٥٧ر٨٩٨
١٩٨٠	٩٢٩٤ر٠٠٠	١٠١٩٠ر٧٢٣	٨٩٦ر٧٢٣	١٠١٧١ر٧٤٦	٨٧٧ر٧٤٥
١٩٨١	٩٢١١ر٠٠٠	١٠١٩٨ر٣٩٨	٩٨٧ر٣٩٨	١٠١٨٢ر٣٩٨	٩٧١ر٣٩٨
١٩٨٢	١٠٣٥٥ر٠٠٠	١٠٢٠٥ر٠٧٠	-١٤٨ر٩٣٠	١٠٢٩٣ر٠٥٩	-١٦١ر٩٤١
١٩٨٣		١٠٢١٣ر٧٤٦		١٠٢٠٣ر٧٤٢	
١٩٨٤		١٠٢٢١ر٤٢٢		١٠٢١٤ر٤٢٢	
١٩٨٥		١٠٢٢٩ر٠٩٨		١٠٢٢٥ر١٢١	
١٩٨٦		١٠٢٣٦ر٧٧٣		١٠٢٣٥ر٨٣٢	

معامل الارتباط : ٠ر٩١٦٠

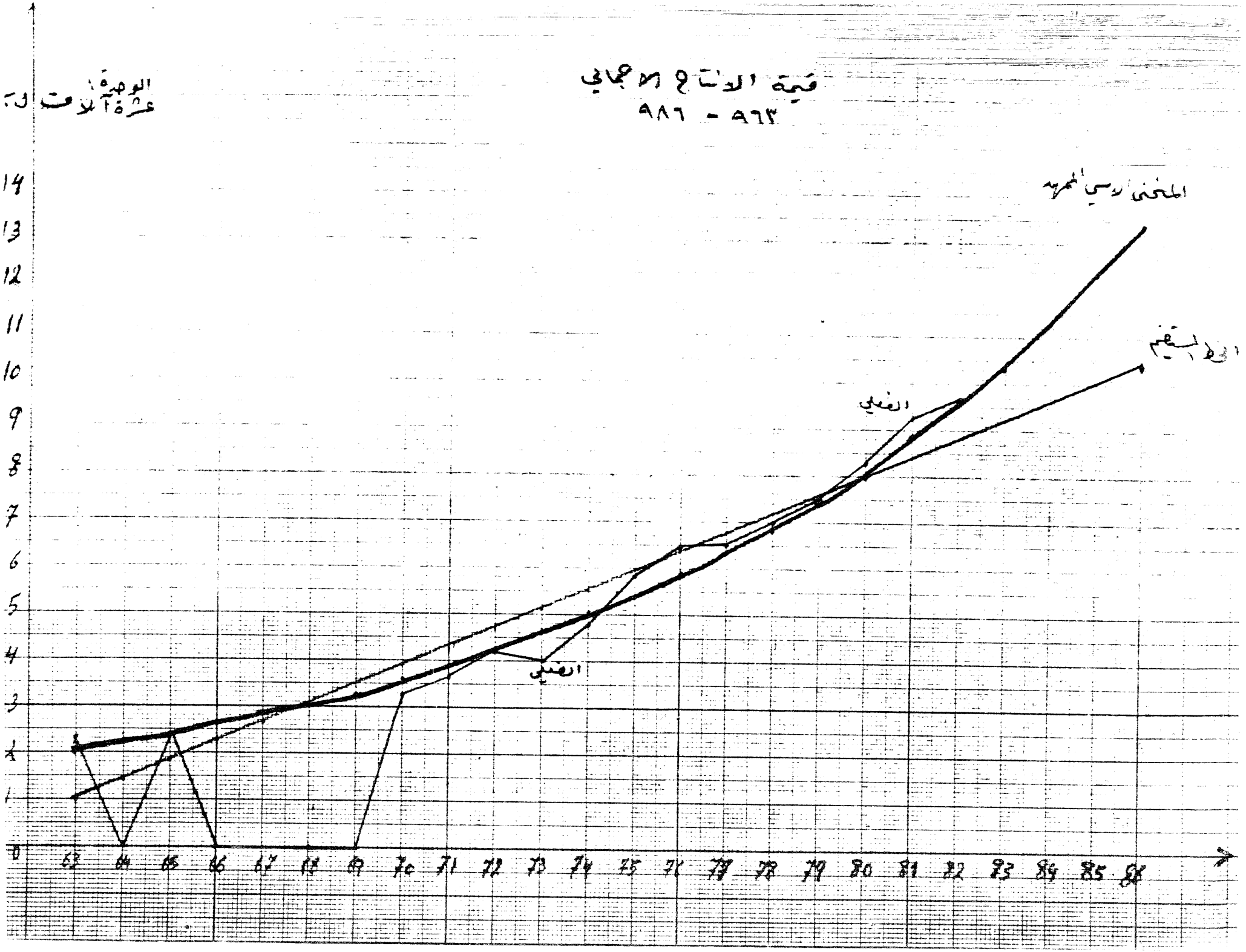
قيمة الدولار العجابي
٩٦٣ - ٩٨٦
الوحدة: عشرة آلاف د.
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
الحقيقي بسعر الصرف
الاتجاه العام
الفعلي
الفعلي
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86

ملحق رقم (٣)

قائمة بالمنشورات التي اطلع عليها المستشار أثناء المهمة

١ - المجموعة الاحصائية للاعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

٢ - مسودة التقرير الاقتصادي .

٣ - دراسة حول التجارة الخارجية .

٤ - دراسة قطاع الزراعة خلال عشرين عاما .

٥ - انتاج ومبيعات القطاع العام الصناعي .

٦ - النظام الداخلي الجديد للمكتب .

٧ - الخطة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ .

ملحق رقم (٤)

السادة المسؤولون الذين قابلهم المستشار أثناء المهمة

أولا - المكتب المركزي للاحصاء :

١ - الدكتور عبد المالك الاخرس	المدير العام للمكتب المركزي للاحصاء
٢ - السيد أحمد زين الدين	معاون المدير العام
٣ - المهندس محمود فتال	مدير الحاسب الالكتروني
٤ - السيد محمود شحرور	مدير الشؤون الادارية
٥ - السيدة نهاد حنبلي	مديرة مركز الدراسات
٦ - المهندس الزراعي حسن حبال	مدير الاحصاءات الزراعية
٧ - السيد مسلم ريحان	مدير التعاون العلمي والفني
٨ - الآنسة هيام علوان	مديرة الحسابات القومية
٩ - السيد علي بقلة	رئيس دائرة التجارة الخارجية
١٠- السيد أحمد منصور علي	رئيس دائرة - الحسابات القومية
١١- الآنسة معصومة حلباوي	مسؤولة المكتبة
١٢- السيدة الهام أرناؤوط	أمانة سر المدير العام

ثانيا - هيئة تخطيط الدولة :

١ - الاستاد حميد مرعي	معاون الوزير
٢ - الاستاذ عبدالقادر النيال	مدير تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية
٣ - الاستاذ موسى غنام	معاون مدير تخطيط العلاقات

ثالثا - مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي :

١ - السيد علي بدوي	نائب الممثل المقيم
٢ - السيد دافيد كلايتون	مسؤول العلاقات مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا